

دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية - حالة الجزائر

حياة بن زارع

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

في ظل التوجهات العالمية الراهنة نحو المزيد من التحرير والانفتاح الاقتصادي ارتبطت قضايا تسريع وتحفيز التنمية ارتباطا مباشرا ووثيقا بإعادة تقويم دور القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية. فقد تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص نظرا لما يتمتع به من مزايا وإمكانات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. في هذا الإطار ظلت مساهمة القطاع الخاص في التنمية بالجزائر متدنية ولم تصل إلى المستوى المطلوب على الرغم من الاهتمام الذي حظي به من حيث الحوافز والتشريعات التي تنظم عمله. من هنا تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور القطاع الخاص في التنمية وسبل تفعيل نشاطه والوقوف على مدى مساهمته في تحقيق التنمية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: قطاع خاص، استثمار، تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، اقتصاد جزائري.

Le rôle du secteur privé dans le développement des pays en voie de développement: le cas de l'Algérie

Résumé

Dans le cadre des tendances mondiales vers le libéralisme économique, les questions de stimulation de développement sont liées à la réévaluation du rôle des deux secteurs public et privé. Ainsi l'intérêt pour le secteur privé s'est accru au vu de ses avantages et de ses capacités qui lui permettent de jouer un rôle de leader dans les domaines économique et sociaux. Dans ce contexte, la contribution du secteur privé au développement en Algérie reste modeste malgré ses atouts. De ce fait, cette étude vise à déterminer le rôle du secteur privé dans le développement et sa contribution en Algérie.

Mots-clés: Secteur privé, investissement, développement économique, développement social, économie algérienne.

Role of Private Sector in the Development of Developing Countries: the Case of Algeria

Abstract

Within the global trend towards economic liberalization, fostering development acceleration is being linked to the rehabilitation of the roles of public and private sectors. The interest in the private sector is being increased regarding its advantages and capacities that allow this sector to play a key role in all fields. In this regard, the contribution of the private sector in Algeria is still modest although the interest granted to this later. This study aims to determine the role of the private sector in development, and how it contributes in the development in Algeria.

Key words: Private sector, investment, economic development, social development, Algerian economy.

مقدمة

لقد تحولت معظم اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل عولمة متزايدة وكيانات اقتصادية شديدة التنافس، من هنا فقد ارتبطت قضايا تسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا مباشرا ووثيقا بإعادة تقويم دور القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتقليل التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي وتحفيز دور القطاع الخاص.

في هذا الإطار فإن تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص ودعومه يبرز من خلال دوره كعامل رئيسي في التنمية انطلاقا بما يتميز به هذا الأخير من روح المبادرة وتحمل الأخطار والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على التنافس والتأثير إيجابا على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل بالدول النامية يتوقف على مدى قدرة هذه الدول على إنشاء وتنمية قطاع خاص متطور يوفر فرص عمل دائمة ومستوى أفضل للتنمية. ومن جهتها قامت الجزائر بتبني اقتصاد السوق وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص للمشاركة في تحقيق التنمية إلا أن مساهمة هذا الأخير في الاقتصاد الوطني لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع من حيث الامتيازات والحوافز ومختلف التشريعات التي تنظم عمله ومن هنا نطرح التساؤل الآتي: ما هي آليات تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد تضمنت الدراسة أربعة محاور رئيسية:

أولاً: مفهوم التنمية: تعددت المفاهيم والنظريات والكتابات حول مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي، ونذكر بعضها فيما يلي:

تمثل التنمية من وجهة نظر كل من Kindlerberger و Herrick⁽¹⁾ مرحلة تحقق الرفاهية المادية لشعوب فقيرة متخلفة تتميز بدخل ضعيف ومستوى تعليم متدن ومعدلات مرتفعة في الوفيات والأمراض والنمو الديموغرافي، وهي حالة تحول عميق في هياكل الإنتاج القائمة على أساليب الزراعة التقليدية ونمط الحرفة اليدوية إلى شكل الإنتاج الكبير والمكثف في الزراعة والصناعة بما يوفر الشغل ويزيد الدخل ويهيئ الظروف لهذه الشعوب للمشاركة في تحسين أوضاعها وتحقيق رفاهيتها.

أما بالنسبة لـ Mirdal⁽²⁾ فهي عملية تغيير شاملة وجذرية وقضاء كلي على كل مظاهر التخلف، إنها عملية تستدعي جهودا خاصة واستثنائية ليس فقط من الدول المتخلفة المعنية مباشرة بالمشكلة وإنما أيضا الدول المتقدمة التي بات إسهامها في إلحاق ذلك التغيير أكيدا وواجبا.

وإجمالا تتمثل التنمية في عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم الهياكل المؤسسية من أجل تحقيق أهداف عديدة تأتي في مقدمتها تحسين مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع، ولعملية التنمية أكثر من بعد وتتداخل هذه الأبعاد فيما بينها وتتكامل بحيث تحقق الأهداف التي تجسد التنمية الشاملة وكذا المستدامة.

التنمية الاجتماعية: تتجسد في الوفاق الاجتماعي الحاصل وهي بهذا ترادف اصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية أي أنها تمثل جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لكافة أفراد المجتمع، ويمكن القول إذن بأن التنمية الاجتماعية تمثل عملية تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجيات الاجتماعية للفرد وتشمل من ناحية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة والتي لم تعد تسير

الأنماط الجديدة للحياة المعاصرة ومن ناحية أخرى إقامة بناء اجتماعي جديد ينحدر من البناء الاجتماعي القديم وينتج عنه قيم وعلاقات جديدة تحقق أكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع⁽³⁾.

التنمية الاقتصادية: عبارة عن تلك السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول وتقوم بتطبيقها في عملية استغلال ثروتها الاقتصادية بهدف تحقيق الزيادة في الدخل القومي ومنه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل ويؤكد هذا التعريف kindleberger، حينما يقرر بأن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها⁽⁴⁾. وفي هذا الإطار فإن التفاعل والتكامل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية يحقق التنمية الشاملة ومن ثم التنمية المستدامة، فالتنمية الشاملة تتمثل في عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد يمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يتناول الثقافة الوطنية وهو مدفوع بقوة داخلية وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديدا وتوصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية⁽⁵⁾.

التنمية المستدامة: فهي التي تحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع باستحداث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة⁽⁶⁾. كما تتضمن التنمية المستدامة عدة عناصر أهمها:

_ تخفيف حدة الفقر ووقف استنزاف الموارد لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع في معدل نضوبها.

_ استخدام تكنولوجيا نظيفة يكون لها انعكاسات على برامج البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتقييم المشروعات الجديدة.

_ تباطؤ معدل النمو السكاني للتخفيف من الضغط على الموارد الطبيعية.

_ تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

ثانيا: التنمية في الدول النامية بين دور الدولة والقطاع الخاص:

لقد شهد التاريخ الاقتصادي للدول النامية نوعا من التناوب أو تبادل الأدوار في عملية التنمية بين الدولة والقطاع الخاص، فبلغ التوجه نحو توسيع دور القطاع العام ذروته في بداية الستينيات من القرن الماضي ثم تراخى تدريجيا لينحسر في نهاية السبعينات من القرن الماضي في المقابل اشتد زخم الخصخصة في بداية الثمانينيات من القرن العشرين وبلغ ذروته عند مطلع الألفية الثالثة مع تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات واتساع نطاق عولمة الاقتصاد.

1_ التحول نحو اقتصاد السوق :

رغم الانجازات التي حققها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية وفي مجالات التنمية الاجتماعية إلا أن هذه المساهمة كانت دون المستوى المتوقع، الأمر الذي دفع العديد من البلدان المتقدمة والنامية إلى إعادة النظر في دوره في الحياة الاقتصادية وخصوصا بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد في معظم الأقطار النامية خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي والتي أكدت أيضا على أن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية في تلك الأقطار كانت أقل بكثير من الأهداف المعلنة في خطط التنمية بعد أن بدأت هذه الدول تواجه مأزقا تنمويا حادا نتيجة للارتفاع الكبير في مستويات المديونية الخارجية خاصة في الأقطار غير النفطية وتدهور

معدلات التبادل التجاري الدولي مع استمرار تراجع أسعار السلع التصديرية الأولية وارتفاع مستويات العجز في موازين المدفوعات والعجز في الميزانيات العامة وتدهور مستويات التنمية الاجتماعية نتيجة ارتفاع معدلات الفقر وتدهور مستويات المعيشة المرتبط بالتراجع في معدلات النمو الاقتصادي مقابل الارتفاع المستمر في معدلات نمو السكان، فضلا عن تدهور مستوى الصحة والتعليم وارتفاع مستويات البطالة الصريحة والهيكلية. في ظل هذه الظروف أخذت مسألة إعادة النظر في دور الدولة بالشأن الاقتصادي دفعة قوية وزاد الاهتمام بها بعد أن تم تقديم الخوصصة كحل للتخلص من الوحدات الإنتاجية الخاسرة في القطاع العام وتصفيته جزئيا أو كليا لتمهيد الطريق نحو توسيع الملكية الخاصة وزيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية واستندت هذه الدعوة إلى عدد من المبررات من بينها أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في إدارة التنمية وأن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى التقليل من ظاهرة البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية في وحدات القطاع العام، كما يمكن أن تساهم في إلغاء مخصصات الدعم والقروض المسيرة والحماية الجمركية والعملية الصعبة التي كانت تقدمها الدولة لهذا القطاع⁽⁷⁾ ولقد ساهمت العديد من العوامل مجتمعة في تكريس هذا الاتجاه ومن أهمها:

-انهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي، إذ اعتبر هذا الانهيار وتدهور أوضاع الدول النامية التي اعتمدت أسلوب التخطيط المركزي بمثابة دليل على عدم جدوى نظام التخطيط وضرورة التحول نحو اقتصاد السوق؛

-الأزمات الاقتصادية العديدة التي واجهت عددا كبيرا من الدول النامية التي سعت إلى الخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية حيث اشترطت هذه الأخيرة التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم عونها في مجال إعداد وتنفيذ تمويل برامج التصحيح الاقتصادي؛

-انتشار أفكار الليبرالية الجديدة التي ساهمت في تحقيقه مجموعة من العوامل من أهمها:

-أنه جاء كنتيجة طبيعية لانتصار الأفكار الليبرالية الجديدة على كل من أفكار الكينزية والماركسية؛

-ساهم الدعم المالي والفني الذي تقدمه الدول المتقدمة الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول النامية التي تنفذ برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي في توسيع نطاق هذا الانتشار.

إن وفي ظل هذه التغيرات العالمية وإعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق بمحاولة زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الدولة إيماننا بكفاءة القطاع الخاص أكثر من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو يبرز هنا التساؤل الهام حول الدور الذي تقوم به الدولة في اقتصاديات السوق.

2- دور الدولة في اقتصاد السوق:

تمارس الدولة عدة وظائف⁽⁸⁾ في الاقتصاد الحديث نذكر منها:

2-1- الوظيفة التخصيصية:

لقد سمحت النظرية الاقتصادية بتحديد مجموعة من الشروط التي يمكن من خلالها للسوق أن ينجح في خلق نواتج اجتماعية مثلى وهي: أن كل المعاملات التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين يكون لها مكان في السوق تحت شكل مبادلات مقابل أسعار معينة، وأن تكون السلع التي ينتجها السوق نادرة، تتوقف على مدى استعداد الأفراد

للدفع في مقابل الحصول عليها بالإضافة إلى وجود معلومات متماثلة، لكن هذا النجاح ليس محتوما حيث يمكن لجهاز السوق أن يتعطل أي حدوث ما يسمى بـ "فشل آلية السوق" والذي قد ينجم عن القوة الاحتكارية للشركات أو وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية... وبالتالي فتدخل الدولة لمعالجة الخلل يكون مهما حيث تتدخل للتأثير على تخصيص الموارد في الاقتصاد⁽⁹⁾ وهي تفعل ذلك إما بشكل مباشر من خلال برامج الاستثمار العام والإنتاج العام، أو بشكل غير مباشر من خلال برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية والإجراءات التنظيمية ويشمل أيضا سياسة الضرائب والدعم وغيرها.

2-2- وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن كل اقتصاديات السوق تعرف ما يسمى بالدورات الاقتصادية حيث يمر الاقتصاد بفترات من الراج والكساد وهذه الدورات الاقتصادية تنشأ منها تدفقات هامة مثل (الإنتاج الداخلي الخام والبطالة والتضخم) فالسلطات العامة تقوم باستخدام أدوات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ففي حالات الركود مثلا ينخفض الإنتاج الحقيقي وكذلك الاستثمار وينشأ عن ذلك ارتفاع معدل البطالة، في هذه الحالة تستطيع الدولة أن تزيد من النفقات العامة وتخفف الضرائب أو عن طريق البنك المركزي الذي يستطيع أن يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد من أجل تشجيع الطلب الكلي وبالمثل في فترات التضخم حيث يلجأ البنك المركزي إلى خفض حجم النقد المتداول في الاقتصاد⁽¹⁰⁾.

2-3- الوظيفة التنظيمية والتشريعية:

تضطلع الدولة بدور رئيسي في توفير المناخ والجو الملائم والمساعد على النمو والتطور في الأداء والنشاط من خلال جملة من السياسات التي تقرها في هذا الإطار سواء كانت السياسات الاقتصادية المالية أو التشريعات والأحكام القانونية والإجرائية المناسبة للنشاط الاقتصادي بشكل عام، ويبرز دورها كذلك في متابعتها لاحترام تطبيق مختلف تلك القوانين اللازمة لعمل اقتصاد السوق (كمحاربة الاحتكار وتنظيم الإفلاس، الخ...).

2-4- وظيفة البحث و التطوير:

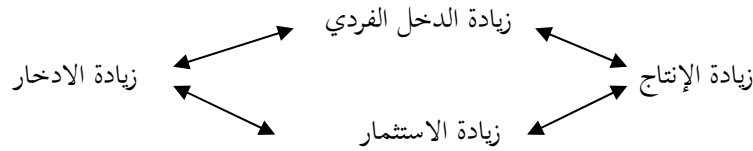
إن دور الدولة هنا هو الاهتمام بالتعليم والتكوين المهني المستمر لليد العاملة والاستثمار في البحث والتطوير الذي يتسق والسياسة اللبرالية أي تنمية المهارات البشرية وتعزيز الأبحاث العلمية كشريك مع القطاع الخاص والعمل على القيام بأبحاث تكنولوجية وربطها بالاحتياجات الاقتصادية للمؤسسة.

3- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يبرز القطاع الخاص عاملا رئيسيا في التنمية انطلاقا بما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة والتأثير إيجابا على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إذ رغم ما شهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليل من تأثيره على مسار التنمية. وتبرز هنا المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورجال الأعمال من حيث هي ضرورة وتكميلية في توفير احتياجات المجتمع المحلي من استثمار في تشغيل وتأمين صحي وتعليم وتدريب وتنظيف وخلق بيئة نظيفة وغيرها من متطلبات البعد الاجتماعي.

3-1- القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي، والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي هي رأس المال والسكان والتقدم التقني والموارد الطبيعية. أما مفهوم التنمية فيوضح التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. ومن خلال تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يتبين أنهما مختلفان، فبينما يوضح النمو الاقتصادي معدل الزيادة في الدخل القومي الفردي الحقيقي عبر الزمن فإن التنمية الاقتصادية تعني التغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغير ذلك ليشمل جميع أبعاد المجتمع. ولعل أهم عامل في عملية النمو هو عامل تراكم رأس المال، الذي يعد شرطاً أساسياً في زيادة الإنتاج وتنمية مداخيل الأفراد وترقية الادخار العام اللازم لدفع وتنشيط الاستثمارات وفق دورة وصفها Higgins⁽¹¹⁾ كما يأتي :



ومن هذا المنطلق يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي يقوم على إنتاج الثروات وتوفير مناصب الشغل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقاً من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث إنه ونظراً لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجاباً على عملية النمو الاقتصادي.

في هذا الإطار وفي الوقت الذي لم تتجه فيه العديد من الاقتصاديات الضعيفة إلى تنمية القطاع الخاص إلا حديثاً في إطار عمليات الخصخصة، فإن اقتصاديات شرق آسيا تنبّهت لأهمية ذلك منذ العديد من السنوات وغالباً منذ عقود، فلقد كان الاستثمار الخاص وليس العام المحرك الرئيسي للنمو السريع لاقتصاديات شرق آسيا إذ بين عامي 1970 و1990 كان كل الفرق تقريباً بين الاستثمار في هذه الاقتصاديات وغيرها من الاقتصاديات الأخرى ذات الدخل المنخفض والمتوسط يعود إلى المستويات الأكثر ارتفاعاً للاستثمار الخاص فقد ظل هذا الأخير أعلى من الاستثمار العام طيلة الفترة 1970-1988 في هذه البلدان⁽¹²⁾. هذا وقد تعزز دور القطاع الخاص في بلدان شرق آسيا بفعل العديد من العوامل منها: معدلات الادخار المرتفعة وتطوير البنى التحتية وتوفير إطار قانوني وتشريعي مشجع...

3-2- القطاع الخاص والحد من الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم وذلك

انطلاقاً من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل الجاد للحد من انتشارها ومعاونة أفراد المجتمع من تداعياتها، حيث إن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخل وانحسار تفاوتها، في هذا الإطار فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دوراً رئيسياً في ذلك من خلال المؤسسات والمشروعات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل الدائمة وزيادة الدخل بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر، وكما يساهم القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه بذلك يساهم في توفير المزيد من المداخل الضريبية لخزينة الدولة بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة خصيصاً لاستفادة الفقراء منها كمجالات الصحة والتعليم وغيرها وهو ما يضمن تحسناً في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ⁽¹³⁾.

3-3- دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية: تتطلع كافة الدول المتقدمة والنامية في العصر الحديث إلى وضع استراتيجيات النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي لم يعد تقييم المؤسسات الخاصة يعتمد على ربحيتها ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فمع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم احتل الدور الاجتماعي للشركات اهتماماً متزايداً من إدارات الشركات سنة بعد الأخرى فثقافة العطاء والتطوع وأعمال الخير ودعم المجتمع المحلي باتت متجذرة أكثر فأكثر لدى مؤسسات القطاع الخاص لاسيما وأنها أصبحت تشكل إحدى المعايير لتقييم أداء الشركات إلى جانب المعايير المتعلقة بجودة الإنتاج ونوعية الخدمة ومستوى الأسعار وتحقيق الأرباح وغيرها. ويكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية وهو لا يقف عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية بل يتعداه ليشمل التزامات لهذه الشركات تعود بالنفع على المجتمع وتجنبه كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية كضرورة حماية البيئة وتطويرها مثل الموارد الأساسية كالمياه والغابات وغيرها إلى جانب مكافحة الفساد وتجنبه كالرشوة والابتزاز إضافة إلى الالتزام بحقوق الإنسان في العمل وإلغاء عمالة الأطفال...

ولقد تطور الدور الاجتماعي للقطاع الخاص من خلال تعامل الشركات ورجال الأعمال مع أفراد المجتمع إذ تشير الأدبيات المختلفة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء بشكل مناسب ومرض من النواحي الصحية والبيئية وبأنسب الأسعار، ففي ظل العولمة المتزايدة والكيانات الاقتصادية الأكثر تنافسية لا يمكن للشركات أن تتجاهل حقيقة أن قدراتها التنافسية وأدائها المالي وأسعار أسهمها وتحقيق أرباحها تتأثر باتجاهات وآراء المستهلكين وبمدى مراعاتها لأخلاقيات الأعمال وبممارستها المسؤولية الاجتماعية سواء تجاه العاملين بها أو تجاه عملائها والمجتمعات المدنية وبعبارة أخرى قدرتها على تحقيق قيمة اجتماعية مضافة وليس فقط تحقيق معدلات عائد استثمار مرتفعة⁽¹⁴⁾.

ثالثاً: آليات تعزيز دور القطاع الخاص:

إن تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية يقتضي توفر جملة من الآليات والإجراءات تمكن من تطور مكانته وأدائه والتي يمكن إبرازها فيما يأتي⁽¹⁵⁾:

1- توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال: إن توفر بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط الاستثماري يكون انطلاقا من عدة عناصر:

1-1- الإطار التشريعي والقانوني المحفز:

يساهم الإطار التشريعي والقانوني في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الاقتصادي من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة في الاقتصاد والمجتمع، فتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال وإما غير مباشرة وهي التي تخص مختلف القطاعات التي لها صلة وثيقة بنشاط القطاع الخاص كالقطاع المصرفي أو قطاع التأمينات والضرائب وغيرها. ومن ثم فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء القطاع الخاص والذي من الضروري أن يتواءم مع مختلف التطورات الاقتصادية محليا وخارجيا تجنباً لأية اختلالات أو انعكاسات سلبية.

نجد فيما يتعلق بتنظيم وسير نشاط القطاع الخاص الإجراءات الخاصة بالبداية في النشاط والتأسيس، كإجراءات استخراج التراخيص والقوانين المتعلقة بالتخلف عن التسديد والقوانين المتعلقة بإبرام العقود والتي يتوجب تبسيطها وتسهيل أدائها بما يجنب المزيد من العراقيل وكذا ما تعلق بقوانين حقوق الملكية التي وجب أن تعكس حماية أكبر لحقوق المستثمرين في النشاط الاقتصادي في ظل تنامي ظاهرة السوق الموازي في الاقتصاديات العالمية، حيث إن ذلك من شأنه خلق نظام للمنافسة من جهة ومن جهة أخرى تسهيل الدخول إلى السوق للمشروعات الصغيرة بشكل ينعكس إيجاباً على نشاط القطاع الخاص.

أما في الجانب المتعلق بطبيعة وحجم نشاط القطاع الخاص فهو ما تعلق بالتشريعات والأحكام التي تخص عملية دخول وخروج رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها وكذا للأعباء الضريبية التي يتحملها القطاع الخاص والقوانين المتعلقة بالتصدير والاستيراد، حيث إنه من الضروري العمل على توفير بيئة قانونية وتشريعية محفزة على المخاطرة والتوسع في النشاط انطلاقاً من الثقة والمبادرة التي توفرها تلك النصوص التشريعية والقانونية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، كما يتوجب توفير المزايا وتخفيض الأعباء والتكاليف على رؤوس الأموال بما يضمن استقطاباً أكبر لها من شأنه أن ينعكس إيجاباً على أداء القطاع الخاص وتطوره.

1-2- الحوار بين القطاع الخاص والعام :

تضطلع الدولة بالدور الهام في توفير المناخ الملائم والمحفز على النمو والتطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها سواء كانت السياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور الواضح والسليم لكيفية بناء وتوفير المحيط الملائم والمحفز على الأداء إلا بمشاركة من القطاع الخاص وهو المعني بهذه الإجراءات والآليات، حيث إن التنسيق بين السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات ومختلف الفاعلين في العملية الاستثمارية من خلال الحوار بين القطاعين العام والخاص وفي ظل ما تقره الهيئات الحكومية من إجراءات وآليات من شأنه التوصل إلى بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على المبادرة بما ينعكس إيجاباً على مكانة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية.

1-3- تحديث القاعدة الهيكلية:

تلعب القاعدة الهيكلية- بما تحتويه من شبكة الطرقات والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات - دورا هاما في الاقتصاد ككل، كما أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسيع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي. فتدهور البنية التحتية يؤدي إلى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال التسبب في صعوبة وبطء أداء المعاملات والمبادلات التجارية إلى جانب الارتفاع في التكاليف وعدم القدرة على الحصول على أسواق جديدة، ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها بما يساهم في: دخول المزيد من المتعاملين في السوق والقدرة على توفير وانتقال عوامل الإنتاج واكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج.

1-4- تنمية الموارد البشرية:

لقد أصبحت المعلومات والمعارف والمهارات الفنية والتكنولوجية إحدى المكونات الرئيسية لأي تنمية أو تطور وتشتمل المعارف والمعلومات ليس فقط على الجوانب التقنية والفنية من تقنيات تصميم وإنجاز وإنما أيضا على المهارات الخاصة بالتنظيم والتسيير والتسويق وغيرها من المهارات والمعارف الخاصة بالمجالات غير المادية ذات الأهمية المطلقة في عملية التنمية. من هنا فإن مستويات الاستثمار العالية في رأس المال البشري سيما على صعيد التعليم والتكوين والصحة ترسي الدعائم الأساسية لنمو القطاع الخاص، حيث يساهم تطور الموارد البشرية في تطوير نظم الإدارة وأساليب التسيير وكذا تطوير عمليات التجديد والابتكار التي من شأنها خلق ديناميكية متواصلة في عمليات الاستثمار والإنتاج مما يسمح بتطور مكانة ودور القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة، بخلاف لو لم تتميز الموارد البشرية بالتطور فإن ذلك سينعكس سلبا على تطور القطاع الخاص الذي وفي ظل امتداد العولمة واشتداد المنافسة فإنه لن يكون له بالإمكان أن يتطور ويوسع من نشاطاته بحكم ضعف تطور الموارد البشرية على مستواه وعدم مواكبتها للاتجاهات الحديثة في التنظيم والتسيير والابتكار.

1-5- الوضع الأمني والاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية، حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، فغياب الاستقرار يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع.

1-6- الحد من تعاضد مكانة القطاع العام ودوره:

إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي تؤثر سلبا على تطور نشاط القطاع الخاص حيث إن ذلك يساهم في الحد من توافر الموارد الاقتصادية من جهة وإلى غياب المنافسة وبروز الاحتكارات في النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على نشاط القطاع الخاص ويضمن من خلاله تحقيق الأداء الأفضل للنشاط الاقتصادي.

في هذا الإطار تبرز عملية الخصخصة كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، إذ أنه من خلالها يمكن فتح المجال أمام توسع الملكية

الخاصة لتشمل المزيد من الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يزيد من المنافسة في النشاط الاقتصادي بشكل يتطلب تطوير عمليات الابتكار والتجديد والتسويق ونظم الإدارة والتسيير مما ينعكس إيجابا على عمليات الاستثمار والإنتاج.

2- تمويل القطاع الخاص:

يمثل التمويل المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص وضمان استمراره ولهذا فإن تحديث وتطوير النظام المصرفي من شأنه ضمان أفضل الظروف للتمويل، حيث تقوم البنوك في هذا الإطار بتعبئة المدخرات وتقديم المساعدة والتسهيلات للنشاطات الجديدة في السوق وكذلك المشروعات الصغيرة التي قد تجد صعوبات في التمويل نظرا لحدوثها أو لارتفاع تكاليف القروض أو لعدم قدرتها على الدخول لأسواق رؤوس الأموال. إلى جانب ذلك فإن تطوير أسواق رؤوس الأموال يساهم في توفير التمويل سواء كان تمويلا محليا أو تمويلا خارجيا، تمويلا بالدين (سندات) أو تمويلا بالملكية (الأسهم)، إضافة لذلك فأسواق رؤوس الأموال تلعب دورا كبيرا في تطور أداء المؤسسات والشركات الخاصة المتعاملة فيها، حيث إنه على كل مؤسسة طالبة للتمويل أن تتميز بأداء اقتصادي ومالي جيد ومريح حتى تتمكن من تصريف أوراقها المالية المطروحة للتداول سندات كانت أو أسهما والحصول على التمويل اللازم وهذا ما يصب في مصلحة تطوير أداء القطاع الخاص وبالتالي تفعيل دوره في تحقيق التنمية.

3- الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:

تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد الاتجاهات الحديثة لتطوير الاستثمار الخاص وتفعيل دوره ومكانته في الاقتصاد⁽¹⁶⁾ والمجتمع ككل، ففي غالب الأحيان تتم الشراكة في قطاعات معينة كقطاعات البنية التحتية (النقل مثلا) أو الخدمات والتي عادة ما تتفرد الدولة بالقيام بها عن طريق شركاتها العامة، فتمتع هذه المشاريع بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها. من هنا وإضافة لما توفره الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من إحداث لأسواق وإنشاء مشاريع جديدة لتطوير نشاط القطاع الخاص وما ينجر عنه من تأثير إيجابي كارتفاع معدل النمو الاقتصادي والحد من الفقر فهي تسمح بتجنب عمليات التأجيل أو الإلغاء لهذه المشاريع التحتية في حالة عدم قدرة الدولة - وهي المسؤولة عن تشييدها - على توفير مخصصات مالية لها مما ينعكس سلبا على الاقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية البالغة التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي.

رابعا: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر:

في إطار التحولات الاقتصادية الكبرى والتي غيرت من طبيعة الاقتصاد العالمي وهيمنة أفكار الانفتاح والليبرالية على معظم اقتصاديات دول العالم، لم تجد الجزائر في ظل هذا الوضع الجديد إلا مسابرة الركب خاصة وأن اقتصادها في حد ذاته يشهد مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق ويعاني من اختلالات هيكلية حادة مما مهد الطريق لتبني نصائح صندوق النقد الدولي والتي من بينها منح الريادة في المجال الاقتصادي للقطاع الخاص وتدعمت هذه النصائح بعد انضمام الجزائر إلى الشركة المالية الدولية التابعة للإنشاء والتعمير التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص بحيث إن مساعداتها المالية مشروطة بتنفيذ برامج توسيع وتنمية دور القطاع الخاص وفي هذا الإطار مرت إشكالية التنمية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة أولى تكفلت الدولة لوحدها بإحداث تنمية صناعية تهدف إلى الخروج من دائرة التخلف من جهة والقضاء على البطالة من جهة أخرى، بيد أن صعوبة الوفاء بتحديات التنمية أجبر السلطة على الاستعانة بالقطاع الخاص رغم ما أحدثته هذه الاستعانة من تعارض مع النهج الاشتراكي المتبنى آنذاك من طرف موثيقها الأساسية كبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر وضمن هذا المنطلق أصدرت السلطة القانون رقم 277/63 المؤرخ في 1963/7/27 المتضمن قانون الاستثمار والذي اعترف بدور ومكانة القطاع الخاص. في هذا الإطار وبالرغم من انخفاض مساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية في هذه المرحلة من 66% سنة 1969 إلى 34% سنة 1978⁽¹⁷⁾ إلا أنها تعتبر هامة فيما يتعلق بالقيمة النسبية (خصوصا إذا استثنينا المحروقات) وفيما يتعلق بالقيمة المطلقة على الأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام في إستراتيجية التنمية المنتهجة آنذاك وتعاطف دوره وكذا تنوع نشاطه في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

إن تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة مالية بعد الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في سنة 1986 أرغم السلطة على المرور إلى المرحلة الثانية من مراحل اللجوء إلى الاستثمار الخاص وقد تميزت هذه المرحلة بما يأتي: الاستغناء عن المنهج الاشتراكي وتبني معتقدات النظام الرأسمالي والانفتاح على القطاع الخاص ودعوته إلى الاستثمار الاقتصادي وترقية القطاع الخاص إلى مرتبة الشريك الاقتصادي وتكرست هذه الأفكار في قانونين أساسيين هما : القانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/7/12 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني والقانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/4/14 المتعلق بالنقد و القرض⁽¹⁸⁾.

ورغم الظروف السياسية المتميزة بالاضطراب إلا أن القطاع الخاص كان له موضع قدم مهم في النشاط الاقتصادي للدولة والتي لم تجد بدا من الاعتراف به بل وحتى في مشاركته في نجاعة الاستثمارات المحلية. وتسعى الدولة الجزائرية اليوم بمساعدة القطاع الخاص إلى:

- تقليص العجز المتكرر في ميزانيتها العامة بسبب الأموال الموجهة للقطاعات غير الناجحة؛
- تحديث الاقتصاد الوطني وفتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاطات التي تخلت عنها الدولة؛
- مساهمته في إحلال المنتج المحلي محل المنتجات المستوردة.
- تخفيض نسبة البطالة بفضل مشاركة القطاع الخاص في خلق فرص عمل دائمة.
- تحقيق التوازن الجهوي عن طريق مبادرات القطاع الخاص وذلك بمنحه الامتيازات المالية والإعفاءات الضريبية؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الوطنية عامة أو خاصة.

ويحتل القطاع الخاص اليوم الصدارة في الاقتصاد الجزائري ب 915316 مؤسسة خاصة أي 95.9%⁽¹⁹⁾ من مجموع المؤسسات والوحدات الاقتصادية الموجودة في الجزائر (والتي يبلغ عددها 934250 مؤسسة) مقابل 2.4% للقطاع العام (ب 16718 مؤسسة) و 1.7% لقطاعات أجنبية ومختلطة (ب 2216 مؤسسة). وتبين الإحصائيات أن 2.2% فقط من بين تلك المؤسسات الخاصة أنشئت قبل 1980 و 4.2% أنشئت ما بين 1980 و 1989 ، 17.0% من تلك المؤسسات أنشئت ما بين 1990 و 1999 بينما 76.7% أنشئت ما بين سنتي 2000 و 2010⁽²⁰⁾. إن تطور هذه الوحدات الاقتصادية في هذه الفترة كان بفضل سياسة التحرير الاقتصادي

التي اتبعتها الجزائر أواخر التسعينيات من القرن الماضي فقد عرف القطاع الخاص حركية كبيرة خاصة مع إنشاء مختلف الأجهزة المساعدة على إقامة المؤسسات الخاصة، ففي سنة 2001 قامت الدولة بإعادة النظر في كيفية سير المؤسسات الممولة للمشاريع الاستثمارية من خلال قانون الاستثمار الجديد وقامت بتعديلات مختلفة للعديد من القوانين وولدت العديد من الهيئات التي تشجع وتحفز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أهمها⁽²¹⁾:

_ المرسوم التنفيذي رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

_ إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 25 فيفري 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل؛

_ وفي 03 ماي 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI) لتجسيد سياسة التعاون والشراكة، إضافة إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الخاصة كالوكالة الوطنية للعقار (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) إلى جانب إنشاء بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA) وصندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME) والصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT) وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR) وصندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSD) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ... الخ.

وفي ما يلي توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي:

الجدول رقم 1: توزيع بعض مؤسسات القطاع الخاص حسب نوع النشاط الاقتصادي سنة 2012⁽²²⁾.

نوع النشاط	عدد مؤسسات القطاع الخاص
الصناعات الاستخراجية	805
الصناعات التحويلية	91149
إنتاج و توزيع الغاز و الكهرباء	105
البناء	7981
التجارة	508638
النقل	78481
فنادق و مطاعم	60863
الاتصالات	34111
التعليم	5593
الصحة العامة	177443
خدمات أخرى	62650

هذا ويحتل قطاع التجارة النسبة الأكبر من مؤسسات القطاع الخاص بـ 508638 مؤسسة من بين

915316 مؤسسة خاصة أي بنسبة قدرها 55% من تلك المؤسسات ويأتي قطاع الخدمات (متضمنا قطاع النقل وقطاع الصحة والفنادق ..الخ.) في المرتبة الثانية بـ 306213 مؤسسة أي بنسبة 34% (أي أن 89 % من القطاع الخاص ينشط في قطاعي التجارة والخدمات) ما يشير إلى أن القطاع الخاص الجزائري ضعيف الإنتاج والتنوع ويلاحظ أن لقطاع التجارة القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة منها قوة عمل يعمل جلها خارج نطاق تخصصاته المهنية مما يعني تدهورا مستمرا في إنتاجية قطاع السلع والخدمات في وقت مازال فيه قطاع النشاط الحقيقي يعاني من تدن في معدلات إنتاجه الشيء الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد لاسيما قطاع الصناعات التحويلية هذا الأخير وصلت مساهمته 3.6% فقط من الناتج الإجمالي الخام سنة 2011⁽²³⁾. ويمكن رصد مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال بعض الإحصائيات والبيانات الآتية:

1- مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:

تبين الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في إطار المقارنة بين فعالية المؤسسات الخاصة والعامة، أنه على امتداد الفترة من 1999-2000، وأنه خارج قطاع المحروقات، كانت القيمة المضافة للمؤسسات الخاصة أعلى من القيمة المضافة للمؤسسات العامة على امتداد تلك الفترة⁽²⁴⁾. ونتفحص تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: حصة القطاع الخاص والقطاع العام من القيمة المضافة في الفترة 2000_2013⁽²⁵⁾:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع العام %	58.3	52.4	50.7	52.5	53.5	57.3	57.3	57.3	58.8	45.4	48.8	52.0	48.9	43.7
القطاع الخاص %	41.7	47.6	49.3	47.5	46.5	42.7	42.7	42.7	41.2	54.6	51.2	48.0	51.1	56.3

وفي هذا الصدد يسيطر القطاع الخاص على القيمة المضافة في بعض الفروع الاقتصادية والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 3: حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في بعض الفروع خلال الفترة 2008_2013⁽²⁶⁾:

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النشاط الاقتصادي						
الزراعة %	99.5	99.9	99.2	99.3	99.3	99.1
التجارة %	93.3	93.6	94.1	94.0	94.2	94.1
الصناعات الغذائية %	85.2	86.3	87.1	86.2	87.3	87.3
النسيج %	82.9	84.1	84.5	86.2	88.3	88.1
الجلود و الأحذية %	86.9	88.3	88.5	90.0	89.4	89.6
البلاستيك %	66.8	66.5	69.4	73.0	74.2	74.8

إن فالاتثمارات الخاصة تتجه للأنشطة الاقتصادية التي تدر أرباحا سريعة وسهلة وتستند أساسا إلى القطاعات ذات المردودية في المدى القصير والتي تعتمد على العمالة الضعيفة التأهيل والتكنولوجيات البسيطة وغير المعقدة أو التي تستخدم كثافة رأسمالية منخفضة مثل النسيج والغذاء

2- مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام :

الجدول رقم 4: حصة القطاع الخاص والقطاع العام من الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 و 2013⁽²⁷⁾

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع العام %	57.4	52.5	51.0	52.0	52.6	55.6	55.7	55.4	56.4	46.3	46.9	49.3	46.6	42.5
القطاع الخاص %	42.6	47.5	49.0	48.0	47.4	44.4	44.3	44.6	43.6	53.7	53.1	50.7	53.4	57.5

في هذا الإطار فإن حصة القطاع الخاص من الإنتاج الداخلي الخام في تزايد مستمر منذ سنة 2000 وهو بذلك يحتل موقعا هاما بجانب القطاع العام فحصته لم تتخفص عن 42% منذ سنة 2000 حيث وصلت حصته 57.5% سنة 2013 و 53.7% سنة 2009 وهي نسب معتبرة لهذا القطاع الذي ما فتئ يتطور .

3- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل :

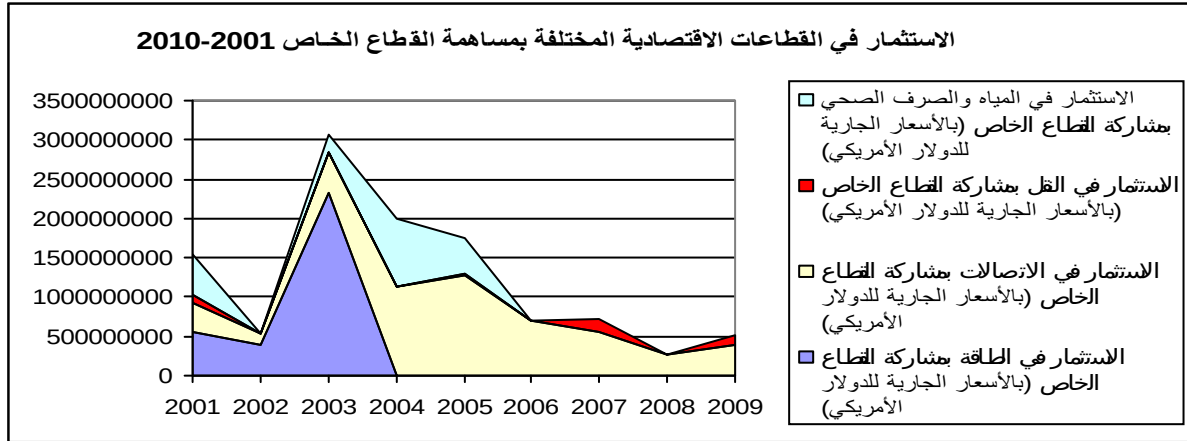
يساهم القطاع الخاص بصفة كبيرة في الحد من البطالة، فبالرغم من أن المؤسسات الخاصة في الجزائر تتميز بصغر حجمها إلا أنها تحتل أهمية كبيرة في تشغيل القوى العاملة على اعتبار كثرة عددها واعتمادها على عنصر العمل في الإنتاج أكثر من رأس المال بسبب انخفاض المستويات التقنية فيها. إن القطاع الخاص الذي بدأ يتشكل ويتطور في اقتصاد السوق يعتبر الآن أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد العاملين من 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما يقارب 63% من حجم التشغيل إلى 6236000 عامل أي أكثر من 66% سنة 2009⁽²⁸⁾، ويعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع منشئ لمناصب الشغل مقارنة بباقي القطاعات ثم يليه القطاع الصناعي.

الجدول رقم 5: تطور قوة العمل في القطاع الخاص (بالملايين) في الفترة 2004_2013⁽²⁹⁾

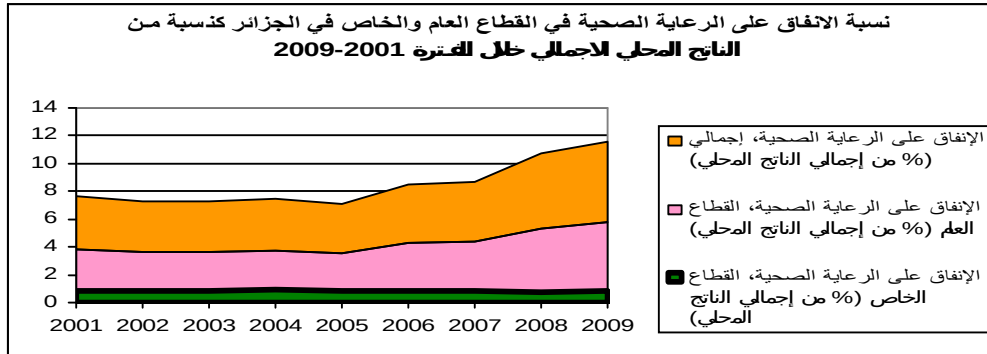
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قوة العمل في القطاع الخاص	5121	5080	6123	5607	5996	6236	6390	5756	5816	6349
تطور العمل الخاص %	—	0.8 _	20.8	8.4 _	6.9	4.0	2.4	9.9 _	1.0	9.2

4- مساهمة القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية :

الشكل رقم 1: استثمار القطاع الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010⁽³⁰⁾



الشكل رقم 2: نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009⁽³¹⁾



من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أنه بالرغم من التقدم والتطور الملحوظ الذي يشهده القطاع الخاص اليوم وما حققه من إنجازات على امتداد العقدين الماضيين فيما يخص التشغيل والاستثمارات والخدمات، يبقى دوره هامشيا كشريك في التنمية مع القطاع العام حيث تبقى مساهمته ضعيفة في العديد من المجالات الاقتصادية: كالاستثمار في الطاقة والاستثمار في الاتصالات والمياه و الصرف الصحي والإنفاق على الرعاية الصحية هذه الأخيرة لم يتعد مساهمة القطاع الخاص فيها 2 بالمائة كنسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 2009، هذا إضافة لعدم تبنيه مشاريع إنمائية تساعد على تنمية المجتمع في ظل تبني العديد من الشركات في الدول المتقدمة المسؤولية الاجتماعية في برامجها وأعمالها واعتبارها على أنها ضرورة حتمية في عصرنا هذا.

الخلاصة

أدت التطورات والتغيرات المتسارعة دوليا ومحليا لتكثيف الجهود الرامية إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله إلى القيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يوفره من احتياجات المجتمع من استثمار وتشغيل، ويتعلق الأمر أيضا بالقضاء على الفقر وتعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة وغيرها من

متطلبات البعد الاجتماعي. وعلى هذا الأساس فإن تفعيل دور القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة وإن ذلك يتم بمساهمة العديد من الإجراءات:

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالاستثمارات.
- توفير التمويل اللازم لتحقيق الاستثمارات والمشروعات الخاصة سواء عن طريق الائتمان بتطوير القطاع البنكي أو عن طريق أسواق رؤوس الأموال التي تعتبر محفزا رئيسيا على تطور أداء القطاع الخاص.
- ضرورة التنسيق بين السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة ومختلف الفاعلين في العملية الاستثمارية من خلال الحوار بين القطاعين العام والخاص وإحداث شراكة بين القطاعين تعكس نوعا من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص حتى يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالنفع على المجتمع ككل..
- وفي الجزائر، تعزز الاهتمام بدور القطاع الخاص تجاه تنمية المجتمع، بل وأصبح ضرورة أساسية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد وعمليات الإصلاح الاقتصادي التي تسعى إلى وضع أسس صحيحة لاقتصاد قوي يستطيع فيه القطاع الخاص تحمل مسؤوليته نحو المساهمة في التنمية. وينتظر من القطاع الخاص الجزائري رغم ما حققه من إنجازات -إنتاجه أكثر من ثلثي الثروة الوطنية وتشغيله أكثر من 66% من العمالة الوطنية- بذل المزيد من الجهود على كافة المستويات للمشاركة مع القطاع العام في تحقيق التنمية المنشودة.

الهوامش:

- 1- kindlberger .c .p.and Herrick.B. « Economic development », McGraw_hill london ,1986 ,p4 .
- 2- Myrdal Gunner, « The challrnge of world poverty, penguin press, 1970, p6 .
- 3- خميس خليل، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث عدد 9، 2011، ص 203 .
- 4- محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة بيروت، 1973، ص 43.
- 5- مصطفى العبد الله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 816، ص 1، "نسخة الكترونية" من الموقع. <http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php%3ft%3ft3D3523> :24 /04 /2004
- 6- خميس خليل، مرجع سابق، ص 204.
- 7- فلاح خلف علي الربيعي، التنمية الاقتصادية بين دور الدولة والقطاع الخاص، بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة دنة، ليبيا، ص 25.
- 8- لقد تعددت أدوار الدولة في التاريخ الاقتصادي، فمن الدولة الحيادية إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة والمخططة.
- 9-Nils Soguel, « Demain quel rôle pour votre état », site .www.idheap .ch /pdf/working paper de l'idheap n°10 /2002/pdf, 31/3 /2014,p7_10 .
- 10-David Beag et autres, « micro économie, »édition Dunod 2002, p55.
- 11-Higgs,B « Economic Development Problèmes,principals and policies », Norton and Company,New york , 1984, p189 .
- 12- أندريا ماداراسي، (وثبة الاستثمار الخاص في البلدان النامية)، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 27 العدد 2، مؤسسة التمويل والتنمية 1990، ص 8.
- 13- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، "رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول " جامعة "محمد الصديق بن يحيى" جيجل، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، ص 5.

- 14- فؤاد محمد عيسى، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر "دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات"، وكيل وزارة التجارة والصناعة، ص 20.
- 15- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، مرجع سابق، ص 11.
- 16- ظهر هذا النوع من الأعمال في تسعينيات القرن العشرين، وظهر في العديد من الدول مثل بريطانيا والهند وروسيا وكندا وأستراليا.
- 17- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962_1980، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 165.
- 18- معدل بالأمر رقم 11_03 مؤرخ في 2 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض (جريدة رسمية، العدد 52، مؤرخة في 27 أوت 2003، ص 3.
- 19-collections statistiques de l'ons, n°168/2012, série E : statistiques économiques n°67, p9.
- 20-Ibid.
- 21- موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تصفح بتاريخ: 2014/10/13 www.pmeart.dz
- 22- Collections statistiques de l'ons, n°172, série E, statistiques économiques n° 69, juillet 2012, p34.
- 23- حمودة إبراهيم هدى، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية، بحوث اقتصادية وعربية، العددان 63 و64، صيف وخريف 2013، ص 204.
- 24-Rachid Boudjema, Economie du développement de l'Algérie 1962_2010 « des contraintes majeurs du développement et des tares de la logique rentière, dar al khaldounia, 2011, p73.
- 25-www.ons.dz . Les comptes économiques'669, p26.le 13/10 /2014.
- 26-Ibid.
- 27-Ibid.
- 28-Rachid Boudjema, op.cit, p74.
- 29- www.ons.dz : le 2 octobre 2014 : travail en Algérie : évolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2004 à 2013, p12.
- 30- بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي: عبد القادر بريش وزهير غراية، "دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات " مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار يومي 14 و15 فيفري 2012 حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، ص 9.
- 31- بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، عبد القادر بريش وزهير غراية، مرجع سابق، ص 9.